في الجلسة الافتتاحية ضمن الجزء رفيع المستوى من مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية

الصانع : الكويت بذلت جهودا عديدة لمكافحة الاستخدامات غير المشروعة للوسائل التكنولوجية

انتهينا من إعداد مشروع قانون يتعلق بمكافحة جرائم تقنية المعلومات

الجريمة المنظمة العابرة للحدود خطر يهدد مصالح وأمن المجتمع الدولي بأسره

الصانع متحدثا

الدوحة - كونا- قال وزير العدل ووزير الأوقاف والشؤون الإسلامية يعقوب عبدالمحسن الصانع هنا أمس أن دولة الكويت بذلت جهودا عديدة نحو مكافحة الاستخدامات غير المشروعة للوسائل التكنولوجية والالكترونية في ظل ارتباطها بجرائم عابرة للحدود.

واضاف الوزير الصانع في الجلسة الافتتاحية ضمن الجزء رفيع المستوى من مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية أن دولة الكويت تبنت ذلك المنحى "لما باتت تسهم به هذه الأفعال من خطورة نظرا لارتباطها بالغالب الأعم بما يرتكب دوليا وإقليميا من جرائم لاسيما الجرائم العابرة للحدود".

وذكر أن دولة الكويت انضمت إلى العديد من الاتفاقيات الإقليمية وسنت كذلك تشريعات وطنية خاصة في هذا السياق مبينا أن دولة الكويت أصدرت خلال العام الماضي قانونا بشأن المعاملات الالكترونية.

وقال أن دولة الكويت انتهت من إعداد مشروع قانون يتعلق بمكافحة جرائم تقنية المعلومات وجار اتخاذ الإجراءات القانونية الوطنية تمهيدا لاستصداره داعيا في هذا السياق إلى دعم التوجهات الدولية الخاصة بمكافحة كافة الاستخدامات الالكترونية غير المشروعة.

ووصف الوزير الصانع الجريمة المنظمة العابرة للحدود بأنها "خطر يهدد مصالح وامن المجتمع الدولي بأسره ما يستدعي تكاتف وتوحيد السياسات الدولية لمجابهته".

وأكد أن "دولة الكويت وفي سياق التزامها بمبادئ الديمقراطية والمساواة التي ترسخت من خلال دستورها وتشريعاتها الوطنية وذلك بما يتسق مع الشريعة الإسلامية السمحة على يقين تام بأهمية وضرورة تفعيل وتعزيز أوجه التعاون الدولي سواء الإقليمي أو الثنائي من اجل تحقيق المزيد من الاستقرار والأمن الوطني والدولي ومن ثم تهيئة المناخ السليم لكي تتفرغ الدول لعوامل التنمية البشرية والاقتصادية وتشق طريقها نحو التقدم والتطور.

ولفت إلى الخطور الخطير والمطرد في معدلات ارتكاب الجرائم وخاصة المنظمة منها واستداد آثارها لتعبر الحدود الوطنية للدول داعيا المجتمع الدولي إلى التنبه لتداعياتها وتكثيف جهوده نحو العمل على تكاتف وتوحيد السياسات الدولية بغية مجابهة الجرائم المنظمة ولاسيما العابرة منها للحدود الوطنية وتحجيمها وحصر آثارها وتداعياتها الجسيمة.

وأضاف أن المجتمع الدولي يسعى وراء ترسيخ المبادئ الداعية لمكافحة ومنع الجرائم والتعاون في الإجراءات القانونية فيما بين الدول سواء كان ذلك من خلال إبرام اتفاقيات التعاون والمساعدة القانونية المتبادلة في المواد الجزائية أو من خلال إبرام الاتفاقيات ومذكرات التفاهم الخاصة بتسليم وتبادل المجرمين.

وأكد أن التوجه الدولي والإقليمي والثنائي للدول كان مؤذرا إلى حد كبير في تقليص وتخفيض معدلات الجريمة الدولية وتعزيز التعاون الدولي نحو تقويض أفعال التخطيط أو التحريض أو الاشتراك في مثل هذه الجرائم.

انتهينا من إعداد مشروع قانون يتعلق بمكافحة جرائم تقنية المعلومات

وقال ان دولة الكويت أصدرت بالفعل عددا من التشريعات لأجل تطبيق هذه المبادئ والتوجهات الدولية لاسيما أنها أصدرت في عام 2013 قانون بشأن مكافحة الاتجار بالأشخاص وتهريب المهاجرين وقانونا آخر بشأن مكافحة غسل الأموال وتمويل الإرهاب إضافة إلى إصدار قانون بإنشاء الهيئة العامة لمكافحة الفساد في عام 2012 وإصدار لائحتها التنفيذية في هذا العام.

وحول بند جدول الاعمال المتعلق بالتعاون الدولي في مكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية أكد الوزير الصانع أنه من الموضوعات التي حظيت باهتمام وطني بارز وذلك في إطار وزارة العدل الكويتية لاسيما أن التعاون الدولي بشأن مكافحة الجريمة المنظمة يتأتى من خلال تبادل الخبرات بين الدول واستعراض تشريعاتها وتدابيرها الوطنية في مجال مكافحة الجريمة المنظمة.

وشدد على أن حكومة دولة الكويت تسعى حاليا وضمن ممارساتها في تعزيز التعاون الدولي من خلال استعراض أحكام اتفاقية الأمم المتحدة لمكافحة الجريمة المنظمة عبر الوطنية إلى تشكيل لجنة وطنية تقوم بتزويد أمانة مؤتمر دول الأطراف بالاتفاقية وذلك بالمعلومات التي تطلبها حول مدى الامتثال لأحكام الاتفاقية.

وكان مؤتمر الأمم المتحدة لمنع الجريمة والعدالة الجنائية انطلق بالدوحة بمشاركة 142 دولة وأكثر من 110 من الرؤساء ورؤساء الحكومات والوزراء فيما تستمر أعماله حتى 19 ابريل الجاري.

الهيئة الخيرية كرّمت أعضاء اللجنتين العلمية والتحضيرية

المعتوق: مؤتمر المرأة حقق نجاحاً باهراً .. ومطالبات بعقده كل عامين

المعتوق متوسطا اعضاء اللجنتين العلمية والتحضيرية

رئيس الهيئة يكرم د.عجيل النشمي

النشمي: الفترة المقبلة ستشهد تفعيل مسارات الوثيقة من خلال اللجان المختصة

.. ومكرما خالد الذكور

عقدت الهيئة الخيرية لقاءً لأعضاء اللجنتين العلمية والتحضيرية للمؤتمر العالمي: «دور المرأة في العمل الخيري» لبحث خطوات العمل للمرحلة المقبلة بشأن وضع وثيقة عالمية لتفعيل دور المرأة في العمل الخيري.

وقال رئيس الهيئة د.عبدالله المعتوق في كلمته خلال اللقاء: إن مؤتمر «دور المرأة في العمل الخيري» قد حقق نجاحاً باهراً وقدم طرحاً نوعياً في قضية المرأة وقد وردتنا رسائل عديدة من شخصيات مهمة تطالب بعقد هذا المؤتمر كل عامين لأهمية رسالته وطروحاته البحثية القيمة.

وأضاف: إن هذا المؤتمر يعد الأول من نوعه في المنطقة ولا بد من مواصلة طرح قضية المرأة من زوايا متعددة، لتقديم البديل الإسلامي في الوقت الذي تنفرد فيه تيارات معينة بصياغة مواثيق ومخرجات مؤتمرات الأمم المتحدة، لافتاً إلى أن اتفاقية السيداو أثارت جدلاً واسعاً لمخالفة بعض مضامينها للرؤية الإسلامية، وهو الأمر الذي يدعونا إلى الإسراع بوضع الوثيقة الخاصة بتفعيل دور المرأة في العمل الخيري، حتى لا نكتفي فقط بمجرد التحفظ وإبداء الرأي دون أن نقدم البديل الإسلامي المناسب.

وأعرب د. المعتوق عن خالص الشكر والتقدير لرئيسة اللجنة التحضيرية وعضو الجمعية العامة شذى المشري لدورها الكبير في إنجاح أعمال المؤتمر كما شكر جميع أعضاء اللجنتين العلمية والتحضيرية للمؤتمر آملاً الاستمرار في هذا النهج العلمي الرائد لتقديم إسهام فكري وقانوني وثقافي باسم دولة الكويت.

ومن جهته عرض رئيس اللجنة العلمية د. عجيل النشمي خطوات العمل خلال المرحلة المقبلة لاستكمال إجراءات إعداد الوثيقة وصياغتها لافتاً إلى أن الفترة المقبلة ستشهد تفعيل مسارات الوثيقة من خلال لجنة الصياغة والمتابعة ودراسة ملاحظات المشاركين حولها وإعداد مذكرة تفسيرية مستندة إلى الكتاب والسنة مع الأخذ في الاعتبار المقاصد والمصالح ومراعاة سد الذرائع ثم مقارنة الوثيقة بالمواثيق الدولية للوقوف على ما يتفق ويختلف عليه وما تتميز به هذه الوثيقة.

وأضاف د. النشمي: ومن المقرر أن تحال مسودة الوثيقة إلى لجنة علمية موسعة تضم تخصصات شرعية وقانونية وإنسانية وغيرها على أن يعقد اجتماع بين المختصين للصياغة النهائية ثم إعادتها إلى لجنة الصياغة لإبداء الملاحظات وصياغتها بشكلها النهائي مع مذكرتها التفسيرية، مع العمل على ترجمة الوثيقة ومذكرتها التفسيرية باللغات الأجنبية.

وتابع قائلاً: ثم بعد ذلك تحال الوثيقة بعد إنجازها إلى رئيس الهيئة الخيرية د.عبد الله المعتوق لرفعها إلى سمو أمير البلاد للنظر في تفعيلها على المستوى الخليجي والعربي والإسلامي والدولي.

وطالبت عضو الجمعية العامة خولة العتيقي في مداخلتها بضرورة أن تضطلع الهيئة بإعداد برنامج تنويري حول اتفاقية السيداو، وبيان أوجه التحفظ عليها من خلال الرؤية الإسلامية خاصة في ظل المحاولات الدولية لرفع تحفظات بعض الدول العربية والإسلامية عليها.

وفي السياق نفسه قال عضو الجمعية العامة د. خالد الذكور: إن الهيئة بعقد هذا المؤتمر اجتازت حاجز التخوف إلى الجرأة في طرح هذه القضية المهمة، لافتاً إلى أن المؤتمر شهد ثراء وتنوعاً في الآراء والأفكار ومن المهم حصرها ودراستها والإفادة منها، لكونها تمثل حصيلة جيدة من الإضافات.

وبعد عرض فيلم توثيقي يلخص أعمال المؤتمر كرمت الهيئة أعضاء اللجنتين العلمية والتحضيرية للمؤتمر، ومنهم رئيس اللجنة العليمة د. عجيل النشمي، وأعضاء اللجنة: د.خالد الذكور، ود.نايف العجمي، ود. عيسى زكي، ود. أحمد الكردي، والشيخ علي سعود الكليب، ود.سارة الهاجري، ود.مها الجارالله، ود.إيمان المرزوق، وأعضاء اللجنة التحضيرية: نسيبة المطوع، ود.عروب الرفاعي، وخولة العتيقي، ووليد السيف، وصلاح الجاسم، وخليل جادالله، وسمية الميمني، وذكرى الحدي.

المذكور: الهيئة بعقد هذا المؤتمر اجتازت حاجز التخوف إلى الجرأة في طرح هذه القضية المهمة

كما كرم د.المعتوق مهندسة مبادرة المرأة رئيسة اللجنة التحضيرية العليا للمؤتمر وعضو الجمعية العامة شذى المشري لجهودها الكريمة في وضع فلسفة المبادرة والإشراف على جميع مراحل دراستها منذ تبني الهيئة لها في عام 2012، وحتى انعقاد المؤتمر العالمي «دور المرأة في العمل الخيري» بما تضمنته هذه المراحل من فعاليات واجتماعات متتالية وورش عمل متخصصة، بمشاركة نخبة من المتخصصين والناشطين في مختلف التخصصات الإنسانية والقانونية والحقوقية والشرعية.

وبدورها، ثمنت المشري هذا التكريم، وأعربت عن بالغ شكرها وتقديرها لأعضاء اللجان وفرق العمل فردا فردا، لدورهم في إنجاح المؤتمر، مؤكدة اعتزامها المضي في رعاية هذه المبادرة حتى خروج الوثيقة للنور.

يذكر أن المؤتمر العالمي «دور المرأة في العمل الخيري» عقد خلال الفترة 15 – 17 ديسمبر الماضي تحت رعاية وحضور سمو أمير البلاد الشيخ صباح الأحمد، وناقش على مدى ثلاثة أيام، العديد من الأبحاث العلمية حول دور المرأة في العمل الخيري، كما اشتمل على مجموعة من ورش العمل المتخصصة والمحاضرات الجماهيرية.

الملا : الحريق الذي وقع بسكن طلبة جامعة الكويت لم ينتج عنه أي خسائر

ادم الملا

قال الأمين العام المساعد لشؤون إدارة الرافق في بجامعة الكويت الدكتور آدم الملا ان الحريق الذي وقع في سكن الطلبة بجامعة الكويت لم ينتج عنه حدوث اي نوع من الخسائر المادية او البشرية.

واوضح الدكتور الملا في تصريح صحافي امس ان الحريق الذي اندلع امس في احدى غرف سكن الطلبة الجامعي في الشويخ تم اخماده من قبل موظفي الامن والسلامة بالمبنى باستخدام مطفئات الحريق اليدوية الموجودة في السكن وعمل التهوية اللازمة للمكان.

واضاف ان مدير إدارة الأمن والسلامة خالد الياقوت والطاقم الإشرافي بالإدارة تواجدوا في الموقع ودعوا الى ضرورة إخلاء المبنى بالكامل من الطلبة لفحص الكهرباء من قبل فنيي ومهندسي الصيانة لمعرفة مدى تأثير الأضرار التي حدثت في اسلاك الكهرباء.

جانب من اثار الحريق

مديرية أمن محافظة حولى قامت بنشاط مكثف خلال شهر مارس

العجمي: استمرار الجهود الأمنية من أجل الحفاظ على الأمن والأمان

عبدالله العجمي

في اطار الجهود التي تقوم بها قطاعات واجهزة وزارة الداخلية لحفظ الأمن والاستقرار في كافة محافظات الكويت واصل قطاع الامن العام ممثلا بمديرية أمن محافظة حولي شن حملاته الأمنية لتعقب المجرمين ومكافحة الجريمة ومخالفي قانون الاقامة وذلك بقيادة مدير عام مديرية أمن محافظة حولي بالإنابة العميد/ عبد الله حمد العجمي تنفيذا للخطة الأمنية التي تم وضعها لضبط الأمن وفرض هيبة القانون وإزالة المظاهر الغير حضارية والمخالفة للنظم والقوانين من أجل الحافظة على أرواح المواطنين والمقيمين ، حيث قامت مديرية أمن محافظة حولي خلال شهر مارس بتنفيذ عدد 7862 مهمة أمنية وأقامت عدد 606 نقطة تفتيش أسفرت عن ضبط 74 حالة تغيب و 76 شخصا مخالفا لقوانين الاقامة، وعدد 285 شخصا بدون إثبات كما تم ضبط 14 شخصا من المطلوبين جنائيا ،و 54 شخصا مطلوب امنيا ، وتم تحرير عدد 1030 مخالفة مرورية ، وإحالة عدد 111 شخصا مخالفا إلى إدارة الإبعاد وضبط 27 شخصا بقضايا مخدرات وضبط 16 شخص بخمور كما تمت معاينة 1977 حادث مروري و ضبط 11 مركبة مطلوبة وتلقي 1855 بلاغا متنوعا وتقديم عدد 821 مساعدة انسانية.

ومن جهته أكد مدير عام مديرية أمن محافظة حولي بالإنابة العميد / عبد الله حمد العجمي أن مديرية أمن محافظة حولي مستمرة في حملاتها التفتيشية والأمنية في كافة ارجاء المحافظة لضبط الحالة الأمنية ومواجهة الخارجين على القانون وتحقيق الامن والأمان للمواطنين والمقيمين، مشدداً على استمرار الجهود الامنية من أجل الحفاظ على امن وأمان البلاد والتصدي لأية محاولة للخروج على القانون.

واوضح أن العمل يجرى بشكل مستمر في جميع المواقع لتأمين الخدمات الأمنية وذلك في إطار خطة أمنية متكاملة للتصدي لأية مخالفات أو خروج على القانون.